الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد إبن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

المعنونة بـ:

الشعبة : العلوم التجارية . التخصص : المالية والتجارة الدولية

تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بوقيراط" مستغانم

اعداد الطالب :

حشلاف فتحي

عطاب الحبيب

تحت اشراف :

د. مقراد عبد الله

لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	عتو الشارف	استاذ التعليم العالي	مستغانم
مقررا	مقراد عبد الله	أستاذ محاضر ب	مستغانم
مناقشا	مكي عمارية	أستاذ مساعد ب	مستغاتم

السنة الجامعية : 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد إبن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

المعنونة بـ:

الشعبة : العلوم التجارية . التخصص : المالية والتجارة الدولية

تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بوقيراط" مستغانم

اعداد الطالب :

حشلاف فتحي

عطاب الحبيب

تحت اشراف :

د.مقراد عبد الله

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى اله عليه و سلم و على اله و صحبه أجمعين.

أشكر و أحمد الله عز و جل الذي وفقني لإتمام هذا العمل و أنار لي الدرب للعلم والمعرفة.

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان الى أستاذي الفاضل القدير "مقراد عبد الله"

لإشرافه على هذا تقرير التربص و على نصائحه و توجيهاته و إرشاداته ، فدعائي له بالخير و العافية.

شكرا لجميع أساتذة جامعة مستغانم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير تخصص المالية والتجارة الدولية

أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

إهداء

الى من أفنيا حياتهما و غايتهما لسماع كلمة النجاح والديا الغاليين.

إلى إخوتي و أخواتي وإلى زملائي و جميع أفراد عائلتي.

الى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة وكافة طلاب ماستر دفعة 2022

تخصص المالية والتجارة الدولية

إلى كل أساتذتي

فتحي

إهداء

الى من أفنيا حياتهما و غايتهما لسماع كلمة النجاح والديا الغاليين.

إلى إخوتي و أخواتي وإلى زملائي و جميع أفراد عائلتي.

الى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة وكافة طلاب ماستر دفعة 2022

تخصص المالية والتجارة الدولية

إلى كل أساتذتي

الحبيب

الفهرس

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	1
الجانب النظري	
الفصل الأول : عموميات حول تمويل المشاريع الإستثمارية	5
تمهيد	5
المبحث الأول : مفاهيم حول التمويل	6
المطلب الأول : مفهوم التمويل	6
المطلب الثاني : اشكال التمويل	6
المطلب الثالث : اهمية التمويل	8
المطلب الرابع: مصادر التمويل	9
المبحث الثاني : مفهوم التمويل البنكي	10
المطلب الأول : تعريف التمويل البنكي	10
المطلب الثاني : انواع التمويل البنكي	11
المطلب الثالث : محددات واسس التمويل البنكي	13
المبحث الثالث : عموميات حول المشاريع الاستثمارية	14
المطلب الأول : مفهوم المشروع الإستثماري	14
المطلب الثاني : اهداف المشاريع الاستثمارية	15
المطلب الثالث : مراحل اتخاذ القرار الاستثماري	17
المبحث الرابع : المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار	18
المطلب الاول :المخاطر والضمانات البنكية	18
المطلب الثاني :وسائل الحد من مخاطر الائتمان	22
المطلب الثالث :سبل تفعيل الاستثمار	25
الخلاصة	29

الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني :دراسة ميدانية لواقع مشروع إستثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بوقيراط مستغانم	31
تمهيد	31
المبحث الاول :دراسة حالة بنك اللاحة والتنمية الريفية	32
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره	32
المطلب الثاني : هياكل ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
المطلب الثالث : وكالة بوقيرات نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالحها	37
المبحث الثاني : الإجرءات الازمة لطلب ومنح القرض	40
المطلب الأول : الشروط العامة لمنح القرض	41
المطلب الثاني : دراسات طلبات القروض والوثائق الازمة لذلك	42
المطلب الثالث : الدراسة المالية للمشروع	45
الفرع الأول : التحليل بواسطة استعمال مؤشرات التوازن المالي	45
الفرع الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية	47
المبحث الثالث : دراسة الحالة المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الأول : دراسة ميدانية للقرض	51
المطلب الثاني : تقييم السياسة الإنتمائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
المبحث الرابع : تقييم تمويل المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوقيرات	54
المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية	54
المطلب الثاني: عينة الدراسة	54
الخلاصة	62
الخاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	67
الملاحق	
الملخص	

قائمة الاشكال :

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
1	مصادر التمويل وانواعها	10
2	مراحل اتخاذ القرار	17
3	الهيكل التنظيمي الافقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
4	الهيكل التنظيمي للوكالات	36
5	الهيكل التنظيمي لوكالة بوقيرات	38
6	توزيع العينة حسب الجنس	56
7	توزيع العينة حسب الخبرة	57
8	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	58
9	توزيع العينة حسب المهنة	59

قائمة الجداول :

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
1	هيكلة تمويل المشروع A	52
2	توزيع تكلفة المشروع للوحدة A	52
3	توزيع العينة حسب الجنس	55
4	توزيع العينة حسب الخبرة	56
5	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	57
6	توزيع العينة حسب المهنة	58
7	العميل مقتنع بقرار تمويل مشروعه الاستثماري	59
8	التمويل المقدم للعميل مناسب مع مشروعه الاستثماري	60
9	عملية تمويل البنك للمشروع تتسم بالدقة والصعوبات الكبيرة	60

المقدمة

المقدمة

من أجل تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية، يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية الميلاد، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد.

إما ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين: بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى.

ويمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية في مختلف الدول، لمساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني.

ومما سبق نصل إلى أن أجل أول ما يفكر فيه صاحب العجز هو كيفية الحصول على الموارد المالية من مواصلة نشاطات، والبنوك في هذه الحالة تعتبر عاملا هاما في تمويل المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث أن المشروع الاستثماري في بدايته إلى رؤوس أموال ضخمة، ومن بين أهم الطرق للحصول عليها هي طلب قرض، رغم كون هذا الأخيرة ينجم عنه مخاطر والتي يجب على البنك تجنبها.

الإشكالية المطروحة:

من خلال دراستنا سنحاول معالجة الإشكالية الجوهرية المتمثلة في: "ما هي تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية؟"

وانطلاقا من هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية، والتي من شأنه إثراء موضوع بحثنا وهي:

1- ما هي الطرق تقييم المشروع الاستثماري؟
2- ما هي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؟
3- هل يساهم التطور التكنولوجي على مستوى البنوك في تفعيل تمويل المشاريع الاستثمارية؟

4- ما مدى قدرة البنك محل الدراسة على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المشاريع الاستثمارية

فرضيات الدراسة:

1- إن طرق تقييم المشروع الاستثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل المشاريع الاستثمارية أثناء الدراسة لملف القرض.
2- حدود التمويل التي توفرها البنوك غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.
3- يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل تمويل المشاريع الاستثمارية.

إن مبررات اختيارنا لهذه الموضوع تكمن في:

- ❖ التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع.
- ❖ صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

حدود الدراسة :

بشكل عام حاولنا تلسط الضوء على الاحتياجات المالية للمشاريع الاستثمارية ، كما تعرضنا لمختلف مصادر التمويل لهذه الاحتياجات ، العوامل المتحكمة في اختيارها ومن ثم حاولنا تقييم قرار التمويل ومصدره في تحقيق اهداف المشروع وضمان استمراريته

المنهج المتبع :

للاجابة على الاشكالية ومحاولة اختيار صحة الفرضيات تم اعتمادنا عاى المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لانه ملائم لتقرير الحقائق وفهم العناصر للموضوع بينما اعتمدنا على منهج دراسة حالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من اجل اسقاط الضوء على واقع المشاريع الاستثمارية

صعوبات الدراسة:

-نقص المراجع والدراسات التي تتحدث عن الواقع الاقتصادي والمالي الجزائري.

-صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك لاستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائرية.

-عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

من أجل مناقشة الموضوع والإلمام بجوانبه تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب ميدا

الجانب النظري اشتمل على ثلاث مباحث، سنتناول فيهم على تعريف التمويل وتعريف التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية.

أما الجانب التطبيقي سنتناول فيه دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك وإجراء الحصول على قرض ومثال على تمويل مشروع استثماري

الفصل الاول : مفاهيم حول التمويل والتمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية والضمانات البنكية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو ، وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات ، ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني ، وهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع م ، ن خلال رفع مستويات الانتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع . كما أن المشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية ، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة.

ويعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على مجموعة من المبادئ والمقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة قرار الاستثمار.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل:

تطور مفهوم التمويل خلال القرن العشرين ، وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد حيث كان التركيز فيه حول

كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل ، ولقد شملت دراسة التمويل أساليب فنية تفصيلية في الحصول على الأموال وكذا المؤسسات المالية وأسواق رأسمال ، وكان التركيز فيه حول عملية الإصدار.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأشكاله[1].

تعددت التعاريف ووجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف موحد للتمويل، حيث عرفه حسين على انه

1- "توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص وعام ""أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية » : أما محمد عثمان عرفه على واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطية به واتجاهات السوق المالي

2-عرف التمويل على أنه مجموع العمليات التي تصل خلالها المؤسسة إلى تلبية كل الاحتياجات من رؤوس أموال سواء تعلق الأمر بتخصيص الأولى من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط، العامة أو بالهياكل المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة من طرف الدولة، الحزينة العامة

المطلب الثاني :أشكال التمويل[2]

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها المدة التي تستغرقها مصدر الحصول عليه والغرض الذي يستخدم من أجله.

1- أشكال التمويل من حيث المدة: بموجب هذا المعيار تنقسم أشكال التمويل إلى:

أولا: تمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل

[1]- محمد إسماعيل عثمان حميد، **إدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988 ، القاهرة، ص 9

[2] - ماضي محمد توفيق ، تمويل المشروعات ، بدون طبعة ، دار الفتح العربي ، القاهرة ، مصر ، 1992 ،ص 23

العمليات الجارية، أي تغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل، الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروعات، وتكون فترة التمويل أقل من سنة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال ، شراء المدخلات أو المواد الأولية اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية

ثانيا: تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين ، وتكون مدته بين سنة وخمس سنوات

ثالثا: تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل ، وتوجه إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات

2-أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

أولا: التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه

المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقاته الإنتاجية ، والذي يبقي تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة ، وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة ، ورفع .أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة آخرى

ثانيا: التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصدر التمويل الذاتي المتوفرة لدي المؤسسة ، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد والمؤسسات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسسات

3- أشكال التمويل من حيث الغرض من استخدامه:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي :

أولا: تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال ، وهذا المعنى بتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام، دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ثانيا : تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية

جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري، الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات أساسية هي:

-اقتناء أو خلق سلعة معمرة

-تحديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال السلعة معمرة بسلعة آخري معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للعتاد الموجود

المطلب الثالث :أهمية التمويل[3]

تكمن أهمية التمويل فيما يلي:

-مدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

-تحرير الأموال والموارد المالية الدخل الوطني

-يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد

-يساهم في تحقيق أهدف المؤسسة من أجل اقتناء، أو استبدال المعدات.

-يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز.

[3]- ناصر سليمان ، التقنيات البنكية وعملية الائتمان ، بدون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص ،45، 46،

-المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية المحدد

ونظرا لأهمية التمويل، فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتن بما المؤسسة، وذلك

لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري

المطلب الرابع : مصادر التمويل[4]

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من اجل تغطية

الاحتياجات التمويلية واختيار مصادر التمويل يعني اتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة. وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك باختلاف معيار التصنيف من صنف لأخر.

أ- من حيث الزمن: مصادر قصيرة الأجل، مصادر طويلة الأجل.

ب- من حيث المصدر: مصادر داخلية، مصادر خارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطبيقات ليست منفصلة كل وحدة على حدي على انها مترابطة ومتداخلة

فما بينها. وسوف تقتصر على ذكر مصادر التمويل الداخلية والخارجية بكل أنواعها بما فيها مصادر التمويل

القصير والطويل الأجل، ولتبسيط مصادر التمويل وأنواعها نلخصها في شكل التالي وذلك تبعا لتقسيماتها

الأساسية :

[4] - عبد الله عقيل جاسم ، النفود والمصاريف ، بدون طبعة ، دار المجد اللاوي ، عمان ، 1999 ، ص 89,90

الشكل رقم (1-1) : مصادر التمويل وانواعها

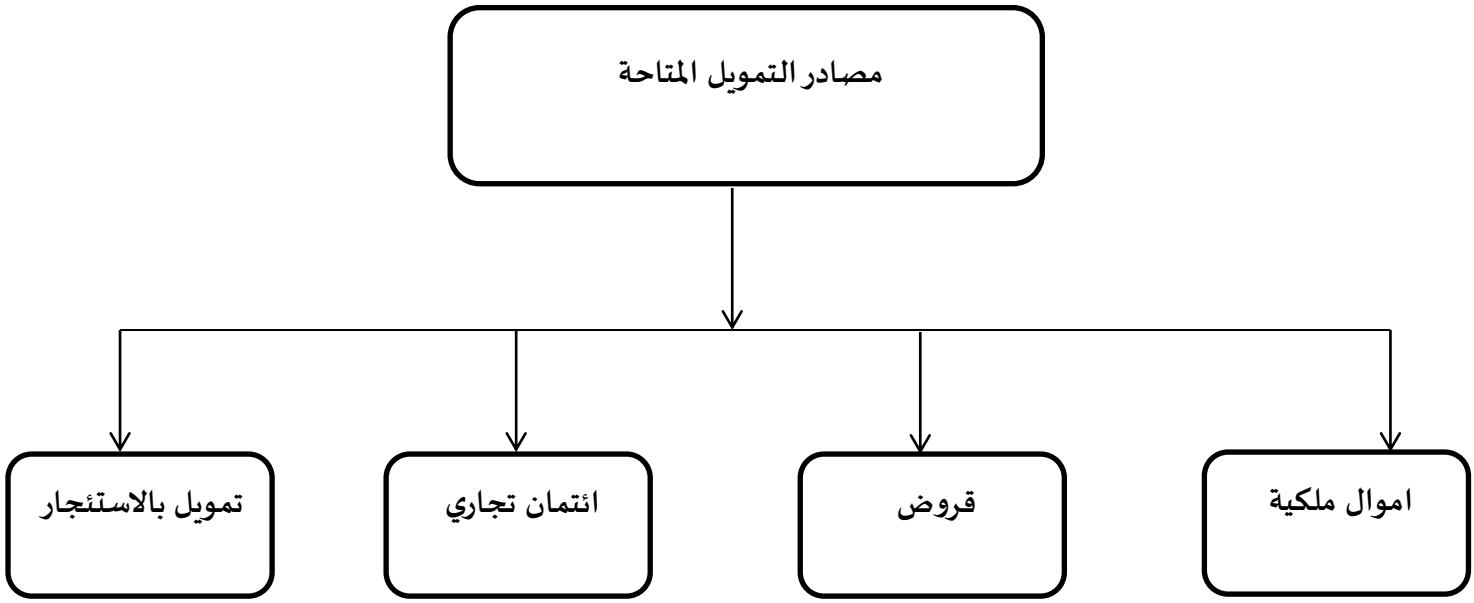

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكاتب : سمير عبد العزيز ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، مكتبة الاشعاع للنشر ، 1989 ، ص 168

المبحث الثاني : مفهوم التمويل البنكي

للقيام بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية لابد من مراعاة الأسس التي يقوم عليها كلا من التمويل البنكي

والمشاريع الاستثمارية، وفي هذا المبحث سوف نعرض مفهوم التمويل البنكي وأهميته وأنواعه ومحدداته .

المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي[5]

هو: _ 1ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز

المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في

حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.

[5]- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ' الجزائر ، 2001 ، ص 123 ، 124

_ 2عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي و الخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان

المطلب الثاني :أنواع التمويل البنكي[6]

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

_ 1 :التمويل البنكي بحسب الغرض منه

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

1 _ 1التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في ش ا رء الأصول ال أ رسمالية الثابتة والتي تؤذي في مجموعتها إلى زيادة الأموال

المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.

1-2التمويل البنكي الاستغلالي:

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية ،دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

[6]- القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ط 9 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008، ص 64، 65

1-3التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الافراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط

2-التمويل البنكي بحسب مدته:

يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار إلى:

2-1التمويل البنكي قصير الأجل:

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من ايرادات الدورة الإنتاجية.

2 _ 2التمويل البنكي المتوسط:

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتم ويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات

3 _التمويل البنكي طويل الأجل:

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الاجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل

المطلب الثالث :محددات وأسس التمويل البنكي[7]

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه لا بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها:

_ 1الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

_ 2الأمان "الضمان":

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها

المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل

المشروعات، فان البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

_ 3السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال)قصيرة الأجل(التي يقدمها الم ودعون كما

أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وانما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

[7] -abdallah boughaba, analyse et évaluation de projets, berti edition, imprimé en France pris ,1999،p90

_4قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصد ره البنك المركزي كونه المسئول عن وضع ومراقبة

وتنفيذ السياسة النقدية من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الاقتراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

5-السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع :

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ

المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها

المبحث الثالث : عموميات حول المشاريع الاستثمارية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كلا من مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهدافها وأنواعها، والمراحل التي

يمر بها المشروع الاستثماري.

المطلب الاول : مفهوم المشروع الاستثماري[8]

للوصول إلى تعريف المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع والاستثمار بصفة عامة.

حيث عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه: مجموعة من الأنشطة المت ا ربطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة والزمن والجودة المخطط لها.

أما الاستثمار فهو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية

هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري منها مايلي:

[8] - خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي ووكالة سوق عمان 313 ، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،20 / 2016 ، ص 23,24

1هو اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو - إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.

_2هو إتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة بمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات اطراف ذات مصالح في المشروع.

_3حسب تعريف البنك الدولي: هو حزمة متميزة من أنشطة الاستثمار و اجراءات السياسات والاجراءات

المؤسسية والاجراءات الأخرى تستهدف جميعها تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة

المطلب الثاني :أهداف المشاريع الاستثمارية[9]

تكمن الأهداف الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:

- تعظيم الربح
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج "العمالة، المال ،الأرض ،الإدارة"
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية وخاصة تلك التي لم تمتد إليها أيدي الاستخدام
- زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج و المواد الخام و الطاقة

المحركة، و القضاء على كافة صور الركود، والعدم والهذر، والضائع والفاقد في العمليات الإنتاجية

- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات لعرضها لإشباع حاجة السوق المحلي، وللحد من الواردات.
- تعميق التصنيع المحلي للخامات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة.
- تحقيق قدر مناسب من علاقات التشابك و الت ا ربط و الاعتمادية المتبادلة.

[9]- عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 /2015، ص 12,15

- تقوية بنيان الإنتاج الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه،ويعيد توزيع نسب مساهمات ومشاركات القطاعات الإنتاجية المختلفة تعظيما للعائد الاقتصادي
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالي)من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها

المطلب الثالث :مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

الشكل رقم :(1-2) : مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

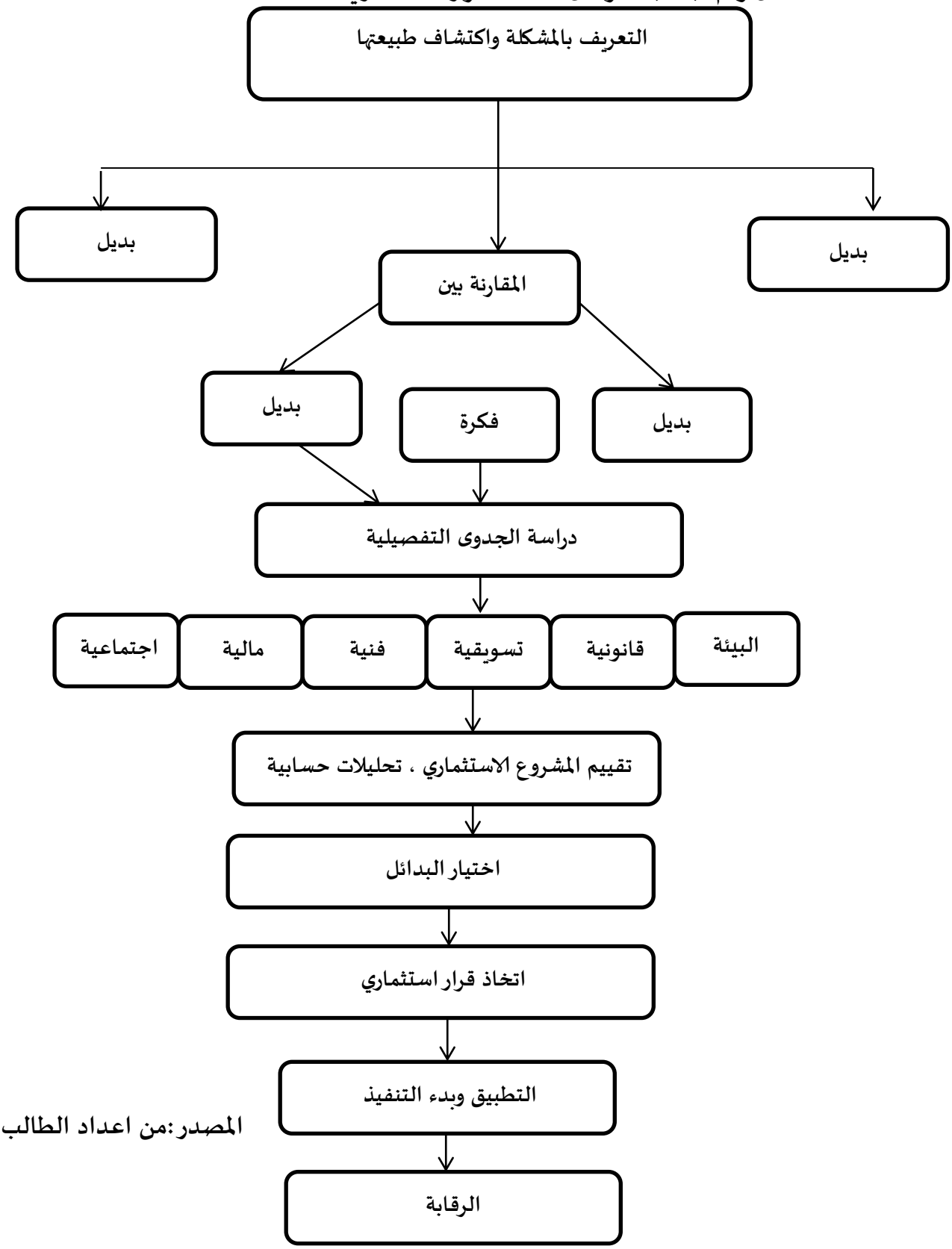

المصدر:من اعداد الطالب

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية ، ص 50

المبحث الرابع : المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار

تواجه البنوك عند منحها للقروض بمختلف أنواعها ، عدة مخاطر قد تكون وراء عدم تحقيق العائد المتوقع أو ا، وللحد أو تجنب هذه المخاطر يتخذ البنك عدة وسائل معتمدا في ذلك على حتى خسارة الأموال المقرضة ذا الضمانات التي يطلبها لضمان استرجاع قروضة الممنوحة للعملاء وكل هذا سوف نراه في هذا المبحث

المطلب الأول : المخاطر والضمانات البنكية[10]

الفرع الأول: المخاطر البنكية:

المخاطر البنكية هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض (و احتمال تحقق الخسارة تبعا لذلك)، وكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية . لماذا ؟ لان الائتمان يتضمن في كل).الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل وتتمثل المخاطر البنكية في العناصر التالية : مخاطر السيولة ومخاطر السوق و مخاطر أخرى وسوف نتناولها كما يلي:

أولا : مخاطر السيولة:

إن خطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل، والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك، للحصول على التدفقات النقدية، بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقديات، أو بمعنى آخر عندما يجد البنك نفسه غير قادر على الحفاظ على استمرار خط منح القروض إذا حدث سحب جماعي للمودعين

ثانيا : مخاطر السوق:

المخاطر التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية تعرف مخاطر السوق، بأن

[10]- مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار المعايير والمبر ا رت مذكرة ماستر ،جامعة لعربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012 / 2013 ، ص 68,69

البنك، هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف للأدوات المالية، وأهم مخاطر السوق كما يلي :

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

احتمالات الانحراف، عن النتائج المتوقعة في الأعمال، ذات الدخل الثابت، والتي تنجم وتعرف على أنها تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال.

ب- مخاطر أسعار الصرف:

و هي التي تنجم عن الانحراف عن التحركات المتوقعة، في أسواق العملات الأجنبية تعتمد خيارات أسعار الفائدة وخيارات العملات أيضا، على مخاطر تقلبات الأسعار وهي مخاطر تنجم عن التقلبات التي تتعرض لها المنتجات المعنية.

ج- مخاطر التسعير:

تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول، و بوجه خاص في محفظة الاستثمارات المالية.

ثالثا : مخاطر التشغيل:

وهي عبارة عن احتمال الخسارة التي تنشأ عن فشل، أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، أحداث خارجية وهناك بعض الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل:

-الاختلاسات والرشوة.

-سرقة البنك و الكوارث الطبيعية.

-تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية.

-خسائر ناشئة عن الحروب وإهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفيا استثمارات خاطئة، التحيز

رابعا: مخاطر أخرى

وتتمثل أساسا في المخاطر التالية :

أ- المخاطر القانونية:

حدوث التزام غير متوقع، أو فقد جانب من قيمة أصل، نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو يقصد عنه عدم كفاية المستندات.

ب- مخاطر الالتزام:

تعرض البنك العقوبات، سواء في شكل جزاءات مالية، أو حرمان من ممارسة نشاط معين، ويقصد نتيجة ارتكاب مخالفات.

ج- مخاطر إستراتيجية:

وهذه المخاطر تنشأ عن غياب تخطيط استراتيجي مناسب في البنك

الفرع الثاني: الضمانات البنكية:

يعتبر الضمان، وسيلة حمائية هامة لتغطية الأخطار السابقة الذكر، ولهذا على البنك أن يفرض وجود ضمان القرض المقدم للمقترض، أي كل شكل اقتراض مصرفي مربوط بضمان للتسديد

أنواع الضمانات البنكية:

وهنا نميز بين نوعين من الضمانات، فهناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية:

أ- الضمانات الشخصية:

الضمان بكفالة فريق ثالث، وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن، لصالح الدائن يتعهد فيه الضامن كتابيا، بسداد الالتزامات القائمة على المدين، في حالة عدم مقدرة المدين عن سداد ما عليه من ديون و تنقسم هذه الكفالات إلى :

1-كفالات عينية:

وفي هذه الحالة يستكمل الكفيل خطوات رهن أصولي، أو حيازي، مثل العقار أو الأسهم، لصالح البنك ضمانا للأموال التي اقترضها المدين، وهنا ينبغي أن يقوم الكفيل بتحرير إقرار يتضمن موافقته على رهن ممتلكاته، ضمانا للقرض الذي منحه البنك لعميله وذلك حسب الأسس، والشروط الواجب توافرها في الضمان المقدم.

2-كفالات شخصية:

ويعتمد قبوله على المركز المالي للكفيل، لذلك يتعين فحص المركز المالي للكفيل للوقوف على جوانب القوة، وكذلك الضعف وتحديد إجمالي حقوقه، وممتلكاته و مقابلة حجم التزاماته، بالإضافة إلى سمعته في السوق، ولدى البنوك ومدى وفائه بتعهداته والتزاماته.

ب- الضمانات الحقيقية:

وتتمثل هذه الضمانات في العناصر التالية:

1-الضمان بالأوراق المالية:

وهنا يودع المدين في البنك أوراق مالية كضمان للمرهن العقارات والأراضي وحيث يصنف العقار ضمن أحسن الضمانات المقبولة، لدى البنوك نسبة لما تتمتع به من استقرار

رغم أن العملاء في هذه الحالة لا يحبذون الرهونات الأصولية للعقار، إلا أن الرهن الحيازي، الذي يعني إيداع صكوك الملكية لدى البنك، مع تحرير إقرار بموافقة العميل برهن العقار رهنا

حيازية الصالح البنك وهنا تصبح الملكية والحيازة معا لدى العميل.

وهناك عدة ضوابط لرهن العقار لصالح البنك وتتمثل أساس في:

-أن يقوم مكتب استشاري متخصص ومعروف لدى البنك بتقدير قيمة العقار بحضور مسؤول البنك للوقوف على حالة المباني العامة والمواقع.

-أن يقع العقار داخل التنظيم في المدينة وتمتد إليه المرافق العامة، (مياه، كهرباء، هاتف ... إلخ). ويفضل العقار الذي يقع في المواقع التجارية.

3-ضمان البضائع:

حيث تكون العين الضامنة للقروض، من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان ، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأحيانا يسمح البنك أن تضل البضائع في مخازن المدين، ولكن يقوم .برهنها رهنا حيازية، و يعين مندوبا له حارسا عليها

4-ضمان ودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري:

رغم أن هذا النوع لا يتضمن مخاطر، بسبب ما يتمتع به الضمان من سيولة ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار، تطبيق أسس الائتمان السليمة، التي تتضمن العناصر الائتمانية المتفق عليها، بين البنك التجاري والبنك

المركزي، وتمثل الأموال المقترضة كتسهيلات نسبة معينة من الوديعة الضامنة بحيث ينشأ هامش مناسب، وتبدو أهمية ذلك في حالة تجميد الرصيد بالعملة الأجنبية، نسبة لما تتعرض له أسعار صرفها من تذبذبات حادة صعودا وهبوطا، إضافة إلى أهمية وجوب تغطية الهامش تكلفة الخدمة البنكية

ضمان كفالة مصرفية:

يعتبر في مقدمة الضمانات النقدية، وتجرى الدراسة الائتمانية على العميل الذي يتقدم الضمانات لقاء القرض

المطلب الثاني : وسائل الحد من مخاطر الائتمان[11]

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الائتمان ومن أبرز هذه الوسائل نجد:

الفرع الأول : دراسة عناصر منح الائتمان

تقوم عملية دراسة منح الائتمان ، على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك، في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، و يعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي

[11] - مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار المعايير والمبرا رات ، مرجع سابق ، ص 71، 70

أن يتبعها مسؤول ا الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان وهي:

أ- الشخصية

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد، هذه الرغبة طبعا تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف .والعدالة، مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته

ب- المقدرة

يقصد بالمقدرة هنا مدى مقدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة، بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات

العميل وخبراته، مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر الديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية، على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عند الاقتراض، فلا يكون المقترض قاصرا أو . غير مؤهلا قانونا

ج- رأس المال :

يعني رأس المال كمؤشر من مؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، بيان مدى اعتماد العميل في تمويل مشروعه على موارده الذاتية (حقوق الملكية)، مقارنة باعتماده على أموال الغير في تمويل نشاطه وعملياته، فكلما ارتفعت نسبة اعتماد العميل على موارده الذاتية في تمويل مشروعه كلما ارتفع مؤشر الجدارة الائتمانية، وكان لذلك دلالة ايجابية للبنك في إمكانية قيام العميل بسداد التزاماته

د- الضمانات :

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك، من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للإطمئنان، ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أن بينا، فهي تعتبر ضمانات تكميلية،

استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا إلا أنه يمكن اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان و درء مخاطر الائتمان فقط في الودائع مقيدة لتغطية قرض معين

هـ- الظروف الاقتصادية :

لاشك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانا بأن العمل في أسواق نشطة، تعزز من الربحية والملاءة، وبناءا على ذلك، فإنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية، المالية .والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض

الفرع الثاني: الاستفسار عن سمعة العميل

هناك الكثير من المصادر، التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل، دف التوصل إلى قناعة تامة، بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية

أ- المصادر الداخلية:

تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية، وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية، بالاتصال مثلا، بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض، فيما إذا سبق وفتح إعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير، كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية، للاستفسار عن عدة أمور، منها حركة مسحوباته، وإيداعاته، والشيكات المرتجعة، بسبب عدم كفاية الرصيد، ا، وتقوم بدراسة ملف طالب القرض ، فيما لو سبق وتم وكذلك فإن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع إلى ملفا منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب- البنك المركزي و البنوك الأخرى:

إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات، عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولائك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال

المعلومات المعطاة له، عن عميل معين في بنك آخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض، المعبأ من قبل طالب القرض، لإعطاء صورة

واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولوا الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته، من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طلب الق رض معروفة جيدا فلا داعي لمثل هذا. الإجراء ومن خلال المقابلات الشخصية، قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات

الفرع الثالث: تدريب موظفي الائتمان

إن قلة خبرة موظفي الائتمان، وعدم تدريبهم، وتوجيههم التوجيه الصحيح، قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية، بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة، على أوضاع الحاصلين عليها، مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك والطريقة الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب، هو تدريب موظفي الائتمان، على كيفية إجراء التحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار، وأخذ أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

المطلب الثالث : سبل تفعيل الاستثمار[12]

إن من أهم سبل تفعيل الاستثمار ، من طرف البنوك ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ، التي سنتطرق لها بالتحديد في هذا المطلب .يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية، من حيث طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

-التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات والجاري مدين والكمبيالات المخصومة.

-التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، بطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية - .التأجير التمويلي.

الفرع الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة:

[12]- أحمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود والمصارف، منشو ا رت حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000، ص 55

بينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها، المصدر الرئيسي الأموال البنوك التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل، تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية وهي:

-القروض والسلفيات.

-الجاري مدين.

-الكمبيالات المخصومة.

وسوف نقوم فيما يلي بشرح كل من هذه الأشكال بالتفصيل

أ- القروض والسلفيات:

القرض، هو ابسط صور الائتمان، وغالبا ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر، أما العميل التاجر، فهو لا يستطيع أن يقدر مقدما المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزعم القيام به.

ب - الجاري مدين:

الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط، هو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مدينا، بسقف أعلى متفق عليه، وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة.

ج- الكمبيالات المخصومة:

سند الأمر أو السند الأذني أو الكمبيالة، ويتضمن تعهد مح ره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، الأمر شخص آخر هو المستفيد، أو حامل السند.

الفرع الثاني: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

تمتد لتشمل أشكالا لا تقتصر عمليات الائتمان المصرفي، على التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقط بل أخرى من التسهيلات غير المباشرة، والتي لا تنطوي على. دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر، وسوف نناقش أهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتي تشمل:

أ- خطابات الضمان:

خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية، هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة)، بضمان احد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد، ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا الوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، ويعتبر التزام البنك في خطاب الضمان، التزاما أصيلا وليس تابعا لالتزام الأصيل، مما سبق يتبين لنا أن أطراف الكفالة المصرفية ثلاثة:

-الكفيل وهو البنك الذي يصدر الكفالة المصرفية.

-المكفول وهو العميل الذي يطلب إصدار الكفالة.

-المستفيد وهو الشخص الذي تصدر الكفالة لصالحه.

تتخذ خطابات الضمان عدة أشكال من أهمها:

-خطاب الضمان الابتدائي.

-خطاب ضمان حسن الأداء.

-خطاب ضمان الصيانة.

-خطاب ضمان الدفعة المقدمة.

ب- بطاقات الائتمان:

بطاقة الائتمان هي بطاقة من البلاستيك، أو على شكل شريحة الكترونية، تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان، الذي يريده، ضمن شروط محددة

ج- الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد)، بناء على طلب من العميل، بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها.

الفرع الثالث: التأجير التمويلي

هناك العديد من أنظمة التأجير الحديثة، والتي تختلف عن أنظمة التأجير التقليدية، حيث أن التأجير التم ويلي هو الأكثر انتشارا في العالم، والأكثر أهمية بين كافة أنواع التأجير ، لذلك فالتأجير التمويلي يعتبر أحد الخدمات التمويلية الحديثة، فهو يتضمن قيام البنك، أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير، مقابل دفعات محددة ووفقا لشروط معينة ، بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر

الخلاصة :

يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمراريتها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لقد رأينا في هذا الفصل أن القروض تلعب دورا استراتيجيا في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تقديمها للسيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وعليه فلابد من وضع سياسة إقراضية، ملائمة لتطلعات البنك ولا يخفى علينا أن الدراسات والتجارب بينت أنه كل قرض لا يخلوا من المخاطر، قد تكون في مجملها محتملة الوقوع ، إذ يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة للأخطار التي يمكن أن تواجهه، وعليه أيضا أن يقوم بطلب ضمانات قبل منح القروض للتقليل من المخاطر كما يسعى جاهدا إلى تقديم تسهيلات ائتمانية، بغية تحقيق أهداف واسعة وشاملة في مجال الاستثمار

الجانب التطبيقي : دراسة لتقنية تمويل مشروع استثماري من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوقيرات مستغانم

تمهيد :

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة من اكتشاف دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبيان مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بوقيرات - في تمويل المؤسسات، بهدف التقرب أكثر من واقع البنوك الجزائرية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات. كما سأحاول من خلال دراستي استنباط السبل الكفيلة التوسيع إسهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بوقيرات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية.و استجلاء الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير أساليب وصيغ التمويل التي تعرضها الوكالة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها في عصر لم يعد يسير فيه لبنوك مختلفة إداريا وتقنيا الصمود في حلبة الصراعات والمنافسات القوية للبنوك الأجنبية خاصة وأننا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والحواجز الحمائية للدول، ولتحقيق ذلك اعتمدت على منهج دراسة حالة مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية في كل من المقابلة الملاحظة والتحليل الإحصائي

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عامة له شخصية اعتبارية مركزه الرئيسي في الجزائر العاصمة وهو بنك تجاري يقوم بكل الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و الجدير بالذكر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كان متخصصا في القطاع ألفلاحي فقط من خلال تلقي الودائع و تقديم القروض إلى العاملين في هذا القطاع وبموجبه قانون النقد والقرض أصبح هذا البنك بنكا شاملا فبالإضافة إلى الوظائف السابقة أصبح يعمل على تسيير وسائل الدفع للزبائن، ومزال القطاع الزراعي يحتل مكانا حساسا في هذا البنك من خلال توفير خدمات مختلفة الأنواع للمزارعين في شتى المجالات.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو شركة أسهم تقدر رأسمالها ب: 200.000.00 دينار جزائري محمل و مجهز و ممون بمؤسسات اقتصادية عامة و مجلس المساعد في استعمال و تسيير وسائل الدفع الخاصة بالهيئة في إطار احترام السر المصرفي.

المطلب الأول: النشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطور هذا البنك عبر فترات زمنية. أولا نبذة تاريخية عن نشأة بتلك الفلاحة والتنمية الريفية أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم 82-106 الصادر في 07 جمادى الأول عام 1402 الموافق ال13 مارس 1982، حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رق 11 في 1982/ 03 /16 وتم تحديد قانونه الأساسي.

*ظهر هذا البنك في تلك الفترات بالذات لسببين:

أ- رغبة هذا البنك في تدعيم قطاع الطاقة بهدف زيادة مردود يته ، و بالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أللبلاد. و رفع المستوى المعيشي و تحسين ظروف الحياة السكان الأرياف.

ب- الظروف الاقتصادية و إلحاح الاقتصاد أدى إلى نشوة هذا النوع من البنوك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي إعادة تنظيم جهاز الإنتاج ألفلاحي تنمية الري ببناء السدود و حفر الآبار . زيادة في المساحة الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة . و لتحقيق هذه الأهداف فإنه من الضروري وضع أنظم بنك الفاتحة و التنمية الريفية في قائمة البنوك المتخصصة في:

* التكفل بتمويل الحاجيات المختلفة للقطاع ألفلاحي وكذا تطوير و تمويل النشاطات و هي :

- مزارع دولة الري (يناء المسدود)
- المؤسسات الفلاحية و الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة
- ديوان الفاتحة و التنظيمات الناحية . الدواوين و تنظيم الغايات
- قطاع الصيد البحر

*تمويل كل المشاريع التي تساهم على تنمية الأرياف وهي

- الصناعات التقليدية
- زيادة المساحات المستصلحة
- رفع الإنتاج ألفلاحي في جميع المنتجات
- متابعة الإنتاج ألفلاحي إلى آخر مرحلة.

ثانيا : تعريف بتك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا يتمتع بالاستقلال في التسيير ، كما تقوم بتقديم خدمات مختلفة القروض ، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى الأشخاص طبيعي أو معنويين شركات بفائدة إلى تجارة النقود . شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة الفرض . كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل العمليات المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني و أخذ حصص إلزامية على شكل أسهم طمعن كل العمليات المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه شارك البشر في عدة عمليات التنمية و تطوير مجموع القطاعات.

*** مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بنك الفلاحة المحلية END سنة 1982، اهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد و إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الناحية حيث قام بمنع العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية و خلال فترة زمنية تمكن البنك من إكساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي و الصناعية الغذائية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية . المرحلة الثالثة: "198-199"

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل في هذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلومائية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة. حيث في سنة 1991: قام يتييق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية في سنة 1992: قام برمجيات PROGICIELYSEU مع فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير الفروض و تسيير عمليات الصندوق و الفحص من بعد الحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية عمليات القروض الوثائقية التي لا تفوق 24سا حاليا على الأكثر "كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات . في سنة 1993: نجاح عمليات إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

في سنة 1994– ظهور خدمته الجديدة تتمثل في بطاقة السحب و التجديد.

ثالثا: نشاطات بتلك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن نشاط البنك يتمحور ويعتمد على نوعين أساسين هما:

أ– نشاطات التمويل ACTIMTED FINANCEMENT :

تمويل المستفيدين الخواص و مختلف المساهمات الفنية و الصناعية :

الصيد البحري – تربية الحيوانات – صناعة المشروبات – صناعة المنتوجات الأساسية للتبغ – صناعة غذائية صناعة منتجات التغليف وسائل النقل تنمية الصناعة التقليدية .

– تمويل تعاونيات الخدمات و تقديم المساعدة لكل النشاطات و المؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية

ب–النشاطات الاقتصادية LES ARTICLE ECONOMIQUE :

– تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها .

– بذل المجهدات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني :

– تطوير قدرات و كفاءات لتلبية رغبات الوطن. من جهة تقديم القروض و تمويل النشاطات الاقتصادية :

– ربط العلاقات مع الدول الخارجية القيام بمفاوضات و اتفاقيات و كفاءات خاصة بقوم فها بضغط الحسابات و تطبيق العمليات البنكية مع الخارج .

– تنشيط وإعطاء تقم جديد لهياكل الشبكة و الوكالات المركزية على التموين البشري و التجاري :

– تحليل حسابات كل فروع و وكالة مركزية و لامركزية و بعض النشاطات على مستوى مختلف مراكز الشبكة :

رابعا الهياكل المختلفة ليتك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

تتكون شبكة البنك حسب القرار التنظيمي 2001 / 05 الصادر بتاريخ 14 مارس 2001 عن المديرية العامة و المتضمن التنظيم العام الجديد للبنك و يتكون من عدة هياكل هي

– أ. هياكل تسيير : تتكون هياكل التسيير من المديرية العام . يترأسها الرئيس المدير العام و ثلاثة مدراء تواب ومسؤول تقييمي و المديريات المركزية . ويتمثل دورها في :

– تساهم في وضع السياسة العامة للبنك. و تطبيق الإستراتيجية الموقعة من طرف مجلس الإدارة و المديرية العامة

– الحماية و المحافظة على الفوائد المؤسسة

– ترقية و تطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار

– السهر على مردودية الكلية للمؤسسة و تحسينها

– الحفاظ على صورة ومكانة البنك

وتتكون هذه الهياكل من ثلاثة بيانات المديرية العامة والتقسيم الجهوي

– نيابة المديرية العامة " إلام ألي محاسبة . خزينة"

– نيابة المديرية العامة" الإدارة خزينة . نياية المديرية العامة "الإدارة

– الوسائل التقسيم الجهوية

– مديرية العمليات التقنية مع الخارج

ج– هياكل إستقلال:

تتمثل هياكل الاستغلال في الفروع . الوكالات التجارية. وكالات المكاتب المؤقتة المكاتب الدائمة و يتمثل دورها فيها يا تجسيد في أرض الواقع السياسة العامة للبتك و المخطط الإستراتيجي مجمع الموارد و توزيع الفروض وتحصيل المستحقات من الزبائن جلب أكبر قدر ممكن من المردودية للبنك.

المطلب الثاني: هياكل ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شكل رقم (2-1):يمثل الهيكل التنظيمي الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

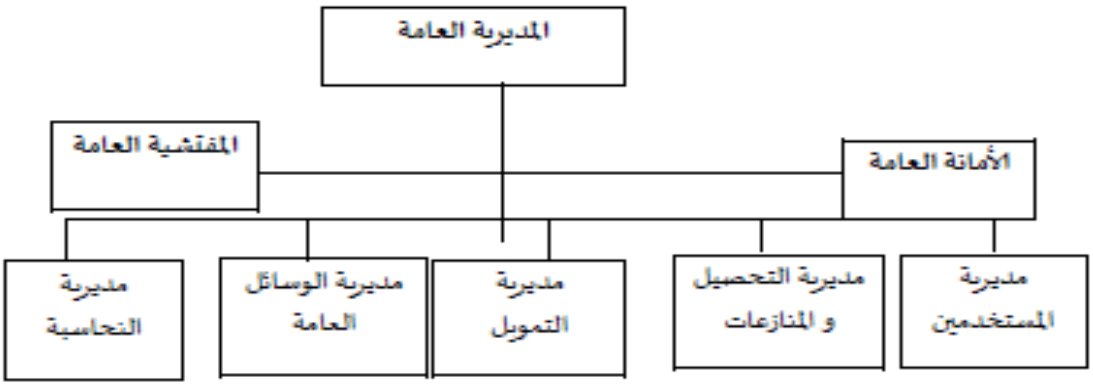

المصدر : وثائق المؤسسة

ملاحظة : هذا التقسيم خاص بالمديرية المركزية للبنك لكنه نفسه الخاص بكل مديرية فرعية.

الشكل رقم (2-2) :الهيكل التنظيمي للوكالات

المصدر: وثائق المؤسسة (وكالة بوقيرات)

2/ مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية RADR

من أجل القيام على مهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على الميادين التالية:

* مبدأ الاستغلال : على البنك توفير جو مناسب للزبون أثناء تعامله معه . فعالية توفير المعلومات الدقية و الصحيحة له، يكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية بالإضافة إلى استقبال الجهد و

مبدا الفرض و المخاطرة : على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يشغل ودائع زبائنه في منح فروض لزبائن آخرين ، و هذا ما يدفعه للحرص على جودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي، يؤخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له.

*مبدأ السيولة النقدية: يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه بمواجهة طلبات الحب في أي وقت.

* مبدأ الخزينة : يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي

* مبدأ الأمن : يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة ونلمس ذلك من التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها.

المطلب الثالث، وكالة بوقيرات. نشأتها وهيكلها التنظيمي و مهام أهم مصالحها.

تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الأنة يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي و تسعى جاهدة التجسيد و تحقيق الأهداف العامة للبتك و باعتبار هذا البن يسع للتوسع الأفقي لشيكاته فقد قام بإنشاء 10 مديريات عامة و 37 مديرية جهوية للاستغلال و 21 وكالة رئيسية و 286 وكالة عادية ، و هذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.

أول، تعريف و نشأة وكالة بوقيرات

نشأة وكالة بوقيرات سنة 1984 و تضم حاليا 22 موظفا و تسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك باعتبارها جزءا منه و العمل على تنفيذ سياسة المتوقع التي يسعى البنك لتحليلها ثانيا : هيكلها التنظيمي و أهم مصالحها

الشكل رقم(2-3) :الهيكل التنظيمي للوكالة وقيرات

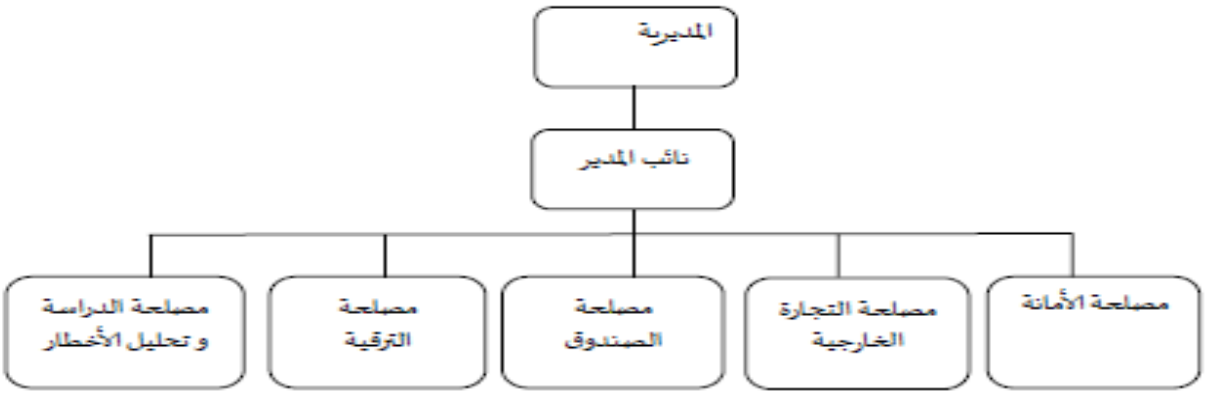

المصدر : من اعداد الطالب

التعليق:

يرأس وكالة بوقيرات كأني مؤسسة أخرى مدير بعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات المائية و يسهر على تنفيذها ، كما يقوم بالإشراف و التنسيق بين مختلف مصالح الوكالة و يساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف و التنسيق في حالة غياب المدير ، و يتولى أيضا مراقبة الحسابات و الإشراف على إدارة الموظفين و عمليات الاستغلال كما تضم هذه خمسة مصالح أساسية وهي :

1- مصلحة أمانة التعهدات .

2- مصلحة الصندوق

3- مصلحة التجارة الخارجية .

4- مصلحة ترقية التجارة

5- مصلحة دراسة و تحليل الأخطار.

ثالثا: مهام مصالح الوكالة

*مصلحة الصندوق

تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة البنك. العملاء و تضم 5 أقسام :

قسم الشبابيك نكمل هذا القسم باستقبال طلبات و تقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هذا القسم :

1- إيداع و سحب النقود

2- استخراج شيك بنكي

3- استلام و تحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو تغير الوكالة

قسم التحويل

يتكفل بتنفيذ أوامر التحريات أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لمائدة حسابات أخرى و تنقسم التحولات حسب الجهة لها التحول إلى ثلاث أنواع

1- تحويل داخل الوكالة : إذا كانت عملية التحويل داخل تقص الوكالة من حساب عميل إلى عميل آخر فالبنك لا يقرض هنا عمولة

2- تحويل خارج الوكالة : أي وكالة ENA أخرى : يفرض اليتك عمولة إذا كان التحويل تلغرافي و المقدرة ب 49600 دج .

3- تحويل خارج البنك : أي أن المحول ليس عميل لدى ADN و هنا يقرض البنك عمولة سواءا كان التحويل عادي أو تلغرافي . و تتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث التحويل أمر التحويل يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول له و المحول

قسم عمليات الاستقبال:

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة و القيم الموضوعة بصندوقها

قسم التغطية و المقاصة:

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنوك الأخرى . و يقوم هذا القسم بمعالجة و متابعة الأوراق التجارية الغير المدفوعة

قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعية الحسابات

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي الجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام و التأكد من دقة البيانات المسجلة و إصلاح الأخطاء إن وجلت

مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك . حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدفينة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها و أشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات و تأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس

الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف و الحسابات اليومية للوكالة .

*** مصلحة أمانة التعهدات:**

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح ، تغير. غلق، اعتراضات مصادرة موقوفة ، الخ) كما تجمع ضمانات القروض و ترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال و يسهر على متابعة القروض الممنوحة و انجاز العملية المتعلقة بها و تقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية و المالية.

*** مصلحة الترقية التجارية.**

نقوم بدراسة السوق و محيط البنك و الاطلاع على الجديد فيه و محاولة جلب أكبر عدد من الزبائن و ءرز نشاط هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها و اتسعت دائرة اختصامها.

*** مصلحة التجارة الخارجية:**

تقوم هذه المصالحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية الاعتماد ألمستندي) كما بنجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أبي بيع و شراء العملة أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية و العمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

المبحث الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح قرض:

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع أيضا تحت شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار فيمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

- الشروط العامة لمنح القرض؛

- دراسة طلبات القرض؛

- الوثائق اللازمة لطالب القرض.

المطلب الأول: الشروط العامة لمنح القرض:

دراسة الملف بعد إيداعه:

استنادا إلى ما جاء في ملف طلب القرض، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد بمبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك، حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة، فإن القرض ينتقل إلى مستوى آخر[13].

1- على مستوى الوكالة:

فور وصول الملف إلى الوكالة واستنادا إلى معلومات مقتطفة حول المسيرين ووضعيتهم إزاء قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة لمردودية المشروع وفي أجل أقصاه 15 يوما. والدراسة التي تقوم بها الوكالة تسجل على امتحان يدعى ST44.

2- على مستوى المديرية الجهوية:

هي أيضا تقوم بدراسة الملف، استنادا إلى المعلومات السابقة فإن كان المبلغ يفوق قدراتها، فإنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسله إلى المديرية المركزية للقرض.

3- على مستوى المديرية المركزية للقرض:

تقوم بدراسة الملف وإذا كان المبلغ يفوق قدراتها وصلاحياتها فتكتفي بإبداء رأيها وترسله إلى مستوى أعلى منها.

4- على مستوى اللجنة المركزية للقرض:

تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاءها من المستويات السابقة، وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك والأمين العام للبنك ويتخذ القرار فيها بالتصويت، وفي حالة تعادل الأصوات فإن القرار يرجع للرئيس.

[13] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمائي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 129.

المطلب الثاني: دراسات طلبات القروض والوثائق اللازمة لذلك:

منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر ووضع قروض مناسبة، فإن المصرفي يتبع الإجراءات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والمالي.... الخ؛

- القيام بدراسة السوق المنتج بالإضافة إلى تقنيات الإنتاج؛

- يهتم كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة؛

- تحليل حاجيات التمويل لزبون، وأخيرا أخذ الضمانات المناسبة وهذه هي مختلف الجوانب التي ستدرس على مستوى البنك؛

- كما يكون طلب القرض مرفقا بوثائق قانونية ومالية، محاسبية، وأخرى تفيد البنك في معرفة وتقييم الوضعية الحقيقية للمشروع (القرض المطلوب).

1- دراسة طلبات القروض:

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها:

1-1- دراسة العوامل الإنسانية:

ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة[14] الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، ومدى التزاماته بتعهداته اتجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسؤولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية مثل البنوك الأخرى والموردين، ونشرات الديوان الوطني للإحصاء، والغرفة التجارية وكذا الجرائد الرسمية والمحاكم أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فهي متمثلة في الثقة على عدم إفشاء أسراره أو معلومات تخص نشاطه، الثقة في قدرته التحليلية والثقة في جدية آرائه ونصائحه.

[14] ابن حمودة، تقنيات مصرفية، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع المالية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

1-2- دراسة السوق:

توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات (منتجات المؤسسة أو المنشأة) وكذا مدى استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى درجة المنافسة، مركزها ونوع نشاطها.

كما يحاول المصرفي في دراسته إلى جمع أقصى المعلومات حول السوق واتجاهه (حالة انكماش اقتصادي، نمو أو اتجاه إعادة النمو).

1-3- الأجل (المدة):

كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة، وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل الأصعب، كانت القدرات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب، فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة في التاريخ المحدد، وعلى العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

1-4- المحيط الاقتصادي والنقدي:

إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها.

وبالتالي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقترضة وإمكانياتها المالية فقوانين الضرائب مثلا تؤثر على موارد التمويل الداخلي كما لا يخفي أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبعها البلد والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل الخصم إعادة الخصم، تأطير القروض، وكذا سياسة السوق المفتوح

2- الوثائق اللازمة لطلب القرض:

2-1- بالنسبة لتركيب ملف قرض استغلال نجد:

أ- الوثائق القانونية الإدارية:

- طلب القرض الموقع؛

- نسخة من السجل التجاري المصادق عليه؛

- نسخة للكشف الرسمي للإعلانات؛

- نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

ب- الوثائق المحاسبية والمالية:

- يجب أن يصادق عليها محاسب محترف؛

- ثلاث ميزانيات تقديرية وملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة؛

- زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين؛

- المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية وتقديرية للنشاط الموالي؛

- الحالة المحاسبية ومخطط التمويل.

ج- الوثائق الضريبية:

- وثيقة ضريبية وشبة ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر[15].

2-2- بالنسبة لتركيب ملف قرض استثمار نجد:

أ- الوثائق القانونية والإدارية:

- توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير وإدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل؛

- نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له؛

- نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار ممنوحة من طرف وكالة دعم وترقية الاستثمارات؛

- نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛

ب- وثائق محاسبية وضريبية:

- الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة؛

- ميزانية جدول الحسابات التقديرية ل 5 سنوات؛

- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

ج- الوثائق الاقتصادية والمالية:

[15] عبو منور، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، 2010-2011.

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛

- الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية؛

- تقديم حالة وصفية وتنبؤية للأعمال المحققة؛

- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع؛

- شرح تفصيلي وتقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

د- الوثائق التقنية:

- رخصة البناء؛

- المخطط المعماري وأشكال الهياكل؛

- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار؛

- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية ومواد البناء ..... الخ.

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع:

تعتبر الدراسة المالية مهمة جدا للمشروع الاستثماري، فهي تساعد على الخيار الأفضل للمشروع من حيث التمويل، كما أنها تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة وتقنية أداء المشروع كما يعتبر أداة التشخيص الحالة المالية للمشروع.

ويهدف التحليل المالي للمؤسسة التي تتبنى المشروع إلى قراءة المركز المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي للمؤسسة، ومدى توازنه، وتوظيف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوتها وضعفها من الناحية المالية[16].

وتدرس وفق الأساليب التالية:

الفرع الأول: التحليل بواسطة استعمال مؤشرات التوازن المالي:

عندما يواجه البنك لتمويل مشروع، يجد نفسه مجبرا على القيام بدراسة بعض الأوجه المالية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مؤشرات:

1 - رأس المال العامل: "ر م ع"

[16] عبو منور، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، 2010-2011.

يعتبر رأس المال العامل من أهم المؤشرات، ويقصد به مجموعة من الأموال المتداولة التي تدخل في الدورة المالية، أي ما يمكن تحويله إلى نقود دون المساس بهيكل المؤسسة أما **صافي رأس المال العامل:** هو الفرق بين الأصول المتداولة، وهو الذي يحقق لدائني المشروع نسبة أو هامش الأمان، ويحسب:

*** من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائنة - الأصول الثابتة

*** من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

2- احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة أثناء دورة الاستغلال ويتم حسابه كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات الدورة: هي الأموال المتداولة ماعدا القيم الجاهزة.

موارد الدورة: هي ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية.

السلفات المصرفية: وهي ما يعرف بخصوم الميزانية الدورية، أي الديون التي وصل تاريخ استحقاقها، كما يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى دورة الاستغلال كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل.

3- الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي بحوزتها خلال دورة الاستغلال، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية.

وأيضا الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل.

وتكون على ثلاث حالات:

أ- الخزينة أكبر من 1

معناه أن الخزينة موجة، وهذا يدل على أنه رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، ففي هذه الحالة يطرح على المؤسسة مشكل الربحية، (فائض معطل)، وعليها إما تعظيم قيم الاستغلال، أو شراء مواد أولية وبضائع، أو شراء استثمارات وتمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل فترة التسديد أو معالجة التزاماتها.

ب- الخزينة أصغر من 1

هذا يدل على أن احتياجات رأس المال أكبر من رأس المال العامل، إذن هناك مشكل في السيولة والمؤسسة غير قادرة على تلبية احتياجاتها، فيجب عليها القيام بما يلي:

- تحصيل ديونها؛

- طلب قرض من البنك؛

- التنازل عن بعض المستثمرات؛

- التنازل عن الاستثمارات التي لا تؤثر على سياستها الإنتاجية.

ج- الخزينة = 0

حالة مثالية عابرة وغير دائمة، ومن الصعب الحصول عليها في المدى القصير.

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية:

تعد هذه النسب من أسهل الوسائل المستعملة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية وحسابات النتائج، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1- النسب الهيكلية:

هي نسب تعطي الهيكل المالي للمؤسسة تتوزع أساسا إلى نسب تتعلق بمديونية واستقلالية المؤسسة والاستعمال الجيد لأموالها:

أ- نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الدائمة.

وهي تبين مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

* إذا كانت **النسبة = 0** معناه أن رأس المال العامل الدائم معدوم أو غير موجود، لذلك حتى تعمل المؤسسة بارتياح وتكون في أمان يجب أن تكون النسبة أكبر من 1. وغالبا ما تكون محصورة بين: 1.2 و 1.3.

ب- نسبة التمويل الذاتي أو الخاص: [17]

تعطى بالعلاقة التالية: ن ت ذ أو الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، فإذا كانت:

- **النسبة تساوي 1:** فمعناه أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي أصول متداولة تساوي رأس المال العامل الدائم.

- **النسبة أكبر من 1:** معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك جزء فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل، وهذا غير مفيد للمؤسسة، لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد، وعادة لا يجب أن يتجاوز رأس المال العامل حدا معينا.

ج- نسبة استقلالية المالية:

تعطى هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

- بالنسبة للعلاقة الأولى، فإن هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية في المؤسسة، بحيث لا تزيد المديونية الخارجية عن الأموال الخاصة، وتكون هذه النسبة محصورة ما بين 1 و 2.

*** فإذا كانت تساوي 1:** معناه الديون تساوي الأموال الخاصة.

* **إذا كانت أصغر من 1:** فهناك خطورة، أي أن الديون أكبر من الأموال الخاصة، وهذا الأمر يجعل المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على ديون إضافية.

* **إذا كانت تساوي 2:** أو زيادة عنه، معناه أن الأموال الخاصة تمثل ضعفي الديون وهذا الأمر يجعل المؤسسة في حالة مربحة.

[17] عبو منور، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، 2010-2011.

- بالنسبة للعلاقة الثانية، فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 وتعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى، والبنوك أصبحت تطلب ما بين 0.35 و 0.7 كحد أقصى، والمؤسسات التي تعتمد على المديونية لا يمكنها الحصول على قروض إضافية في هذه الحالة انخفاض النسبة.

د- نسبة السداد:

تعطي بالشكل التالي:

نسبة السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول. وتسمى أيضا نسبة الوفاء.

كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كلما كان الضمان أكثر الديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 ولا تتعدى 1.

ذ- نسبة هيكلة الديون:

تعطى بالعلاقة التالية:[18]

نسبة هيكلة الديون = مجموع الديون (المتوسطة والطويلة الأجل) / الديون قصيرة الأجل هذه النسبة تبين مدى اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة الأجل والمتوسطة، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من 1، زاد اعتمادها على هذه الديون أكثر من الديون القصيرة الأجل.

2- نسبة السيولة: تعبر هذه النسب عن إمكانية المؤسسة في تحويل عناصر أصولها خاصة الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

أ- نسبة سيولة الأصول:

تعبر بواسطة العلاقة:

نسبة سيولة الأصول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول

هذه النسبة تبين أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الأموال، فإذا كانت أكبر من 0.5، هذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباحا، لأن حركة أموالها المتداولة سريعة وهذا ما يحدث في مؤسسة تجارية.

ب- نسبة السيولة الخاصة:

تعطى بالعلاقة التالية:

[18] عبو منور، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، 2010-2011.

نسبة السيولة الخاصة = مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

نجد هذه النسبة تبين نسبة تغطية الديون من طرف الأصول المتداولة، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تحقق أكبر من 1، معناه أن هناك رأس مال عامل دائم موجب.

*** إذا تساوت هذه النسبة مع 1:** فمعناه لا يوجد رأس مال عامل.

*** إذا كانت أصغر من 1:** معناه أنها في حالة خطيرة تستدعي مراجعة الهيكلة المالية للمؤسسة.

ج- نسبة السيولة المختصرة (العامة):

تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل

تعتبر أكثر دقة وهي تعبر عن المقدرة على الوفاء في تاريخ الاستحقاق، ويمكن لهذه النسبة أن تبين قابلية التسديد في المدى القصير، وهي تنحصر بين 0.3 و 0.9 ويمكن أن تقترب إلى 0.7، أي تكون القيم الجاهزة في المؤسسات ذات سرعة دوران المخزون كبيرة نسبة وتساوي إلى حوالي نصف الديون القصيرة الأجل أو أقل.

د- نسبة السيولة الحالية: "نسبة الخزينة الحالية":

تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الخزينة الحالية = القيم الجاهزة | ديون قصيرة الأجل

تظهر هذه النسبة إمكانية التسديد الفورية للديون قصيرة الأجل

ونجد هذه **النسبة تساوي 1** في حالة وصول تواريخ استحقاق ديون قصيرة الأجل لأقل من أسبوع، أما إذا كانت تواريخ استحقاق ديون قصيرة الأجل لأكثر من أسبوع أو شهر، نجد هذه محصورة ما بين 0.2 و 0.3 لأن ترك الأموال سائلة في الخزينة لا يحقق للمؤسسة من ورائه مردودية.

المبحث الثالث: دراسة حالة مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية:[19]

في هذا المبحث سوف أحاول أن أتقرب من مصلحة القرض بوكالة بنك الفلاحة وال3تنمية الريفية، وذلك من خلال ملف استثمار لطالب قرض.

1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: دراسة ميدانية للقرض

من أجل إيضاح أكثر للطريقة أو الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

أ- تقديم العميل الطالب للقرض:

المؤسسة: ملبنة جهينة لإنتاج الحليب الصناعي.

النشاط: مؤسسة إنتاجية.

الطبيعة القانونية: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

مجال النشاط: إنتاج الحليب

مقرها: بلدية بوقيرات مستغانم.

مدة القرض: 08 سنوات.

ب-نوع القرض المطلوب:

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 1.970.000 دج ومعدل الفائدة مقدر بـ 1 %.

ج- الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الأجل من أجل شراء الآلات الصناعية لإنتاج الحليب.

د- تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة (A) لغرض انشائها من أجل زيادة إنتاج الحليب حيث تقدر تكلفة المشروع بـ: 1.970.000 دج منها 19700 دج يتكفل بها صاحب المشروع 1% من تكلفة المشروع، والوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تقدم بـ: 29% أي 571300 دج، أما البنك يساهم بنسبة 70% أي بمبلغ 1379000 دج.

هـ- هيكل التمويل:

جدول رقم: (2-1) هيكلة تمويل المشروع للمؤسسة A

الوحدة: 1000 دج

البيان	المبلغ (دج)
التمويل الذاتي	7,19
قرض ANSEJ	3,571
القرض البنكي	1379
المجموع	**1970**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

و- هيكل الاستثمار:

جدول رقم(2-2): توزيع تكلفة المشروع للوحدة (A)

البيان	المبلغ (دج)
شراء الآلات الصناعية لإنتاج الحليب	1.000.000
شراء مسحوق الحليب	400.000
شراء السكر	200.000
نكهات وأصباغ	120.000
شراء العلب والأغلفة	250.000
المجموع	**1.970.000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الفواتير الشكلية المقدمة للبنك.

ر- الضمانات المقدمة للبنك:

قطعة الأرض بقيمة: 1000.000

التأمين على المعدات والآلات

مباني بقيمة 20000.000 دج

ح- تكوين ملف القرض:

من اجل إتمام الإجراءات اللازمة، يطلب البنك من الزبون (صاحب المؤسسة) تحضير ملف القرض الذي يضم وثائق ومعلومات تخص الزبون بغية دراستها وتقييمها وهذا من أجل التوصل إلى القرار النهائي ويتكون هذا الملف المقدم من العمل على ما يلي:

طلب خطي (يحمل المبلغ بالتحديد)

السن فوق 18 سنة إلى 35 سنة (لأنه تابع لوكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ)

بطاقة شخصية للحالة المدنية.

فاتورة شكلية للمعدات (آلات صناعة الحليب، سكر، نكهة وأصباغ).

قرار تنازل عن الأرض لصالح البنك.

وعد بالرهن لقطعة الأرض والعتاد

المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).

شهادة عدم المديونية.

تسجيل تأمين ا أخطار لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تجدده كل سنة.

المطلب الثاني: تقييم السياسة الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال دراسة ملف صاحب المؤسسة السابق وغيره من الملفات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدنا ما يلي:

عدم توفر نظام كفء وفعال للمعلومات الائتمانية.

عدم استعمال المعايير اللازمة لدراسة ملفات القرض.

ندرة استعمال الضمانات العقارية في الوكالة.

إلا أنه في السنوات الأخيرة وذلك ابتداء من سنة 2008 وجهت الدولة لخدمة هذا القطاع سياسة تمثلت في تمييز الأنشطة الإنتاجية والخدماتية وتقديم أسعار تفضيلية خدمة لها وذلك من أجل تشجيعها وتطويرها وبالتالي تنمية الاقتصاد ككل.

المبحث الرابع : تقييم تمويل المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوقيرات

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية

قبل أي دراسة ميدانية لابد على الباحث من القيام بدراسة استطلاع للمكان الذي ستجري فيه الدراسة الأساسية لذلك فنحن إذا أقدمنا على مثل هذه الخطوة فذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف التي ذكرها فيما يلي:

- ❖ **وضع عنوان الدراسة ومتغيرات**
- ❖ معرفة صعوبات التطبيق التي من شانها تحديد قيمة البحث العلمي ومكانته العلمية وذلك قصد التقليل من تلك الصعوبات في الدراسة الأساسية أو محاولة تفاديها
- ❖ التدريب على خطوات البحث العلمي
- ❖ الوقوف على حيثيات مجال الدراسة، من حيث الوقوف على الحدود المكانية التي يشغلها مجتمع الدراسة. إضافة إلى محاولة تقنين أدوات الدراسة من خلال عملية تطبيقها على عينة التقنين

المطلب الثاني: عينة الدراسة

تعتبر خطوة العينة من أهم الخطوات المنهجية حيث أن الاختيار الأمثل للعينة يضمن للباحث النجاح في باقي خطوات دراسته مما يؤدي إلى مصداقية اكبر، وهذا ما أدى بنا إلى مراعاة مجموعة من الجوانب الهامة والمساعدة؛ لتمثل عينتنا المجتمع الأصلي في مختلف نواحيه

1- المعاينة:

إن خصائص مجتمع دراستنا وطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته جعلنا نختار نوعا محددا من المعاينة والذي تمثل في :

المعاينة العشوائية: أين كان استعمالها بهدف استخراج عينة الدراسة، وتندرج عينة دراستنا في خانة العينة العشوائية البسيطة، وقد يعتقد البعض أن لفظ عشوائية يدل على الاختيار الارتجالي ولكن هذا غير صحيح فالاختيار العشوائي للعينة يتم وفقا لقواعد تعطي لجميع وحدات العينة فرصا متكافئة في الاختيار، وتستخدم في اشتقاق العينة طرقا آلية لمنع الباحث من التحيز في

النتائج نتيجة التحكم المباشر في اختيار المفردات، حيث توضع أسماء المفردات في قائمة واحدة ثم نستند في الاختيار إلى :

جدول الأرقام العشوائية لنختار المفردة الأولى ثم نواصل مع باقي المفردات حتى نصل إلى سحب العدد المطلوب منها

وهذه الطريقة مفيدة وعملية خاصة إذا كان مجتمع الدراسة صغير الحجم، تم الحصول على قائمة كاملة لمجتمع الدراسة والمكونة من 27 موظف، ثم تم إجراء عملية المعاينة العشوائية لاختيار عينة الدراسة، واستقر عدد أفرادها على 20 موظف ما يمثل نسب 80 % وهذا بغرض التمثيل الجيد لمجتمع الدراسة

2- خصائص العينة :

❖ **الاسئلة الشخصية :**

أ -الجنس: الجدول رقم (2-3) :يمثل توزع العينة حسب الجنس

	التكرارات	النسبة المئوية
الذكر	**8**	**%40**
الأنثى	**12**	**%60**
المجموع	**20**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل رقم (2-4) : يمثل توزيع العينة حسب الجنس

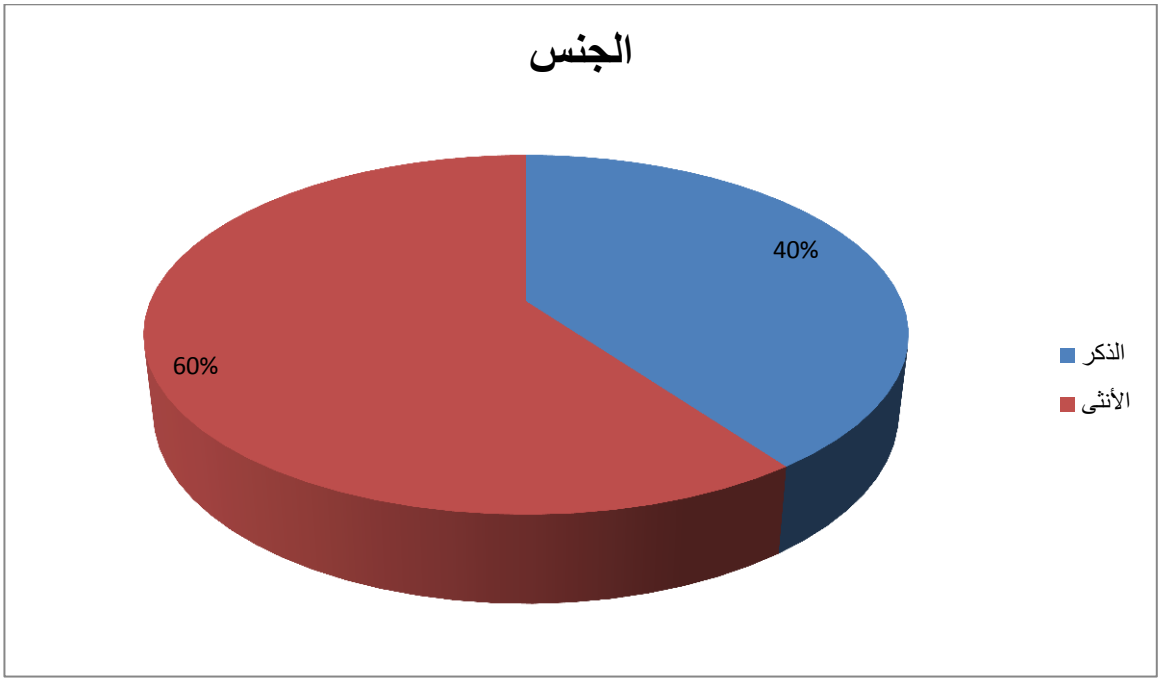

المصدر: من اعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أن عينة الدراسة تتوزع بين الذكور والإناث، فعدد الذكور هو 08 ويمثل نسبة 40 % أما عدد الإناث 12 وتمثل نسبة 60 % بمعنى أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور في هذه العينة، كما هو موضح في التمثيل البياني.

ب-الخبرة: الجدول رقم(2-4) :يمثل توزع العينة حسب الخبرة

	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 05 سنوات	**03**	**%15**
من 5 سنوات الى 10 سنوات	**07**	**%35**
اكثر من 10 سنوات	**10**	**%50**
المجموع	**20**	**% 100**

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل رقم (2-5) : يمثل توزع العينة حسب الخبرة

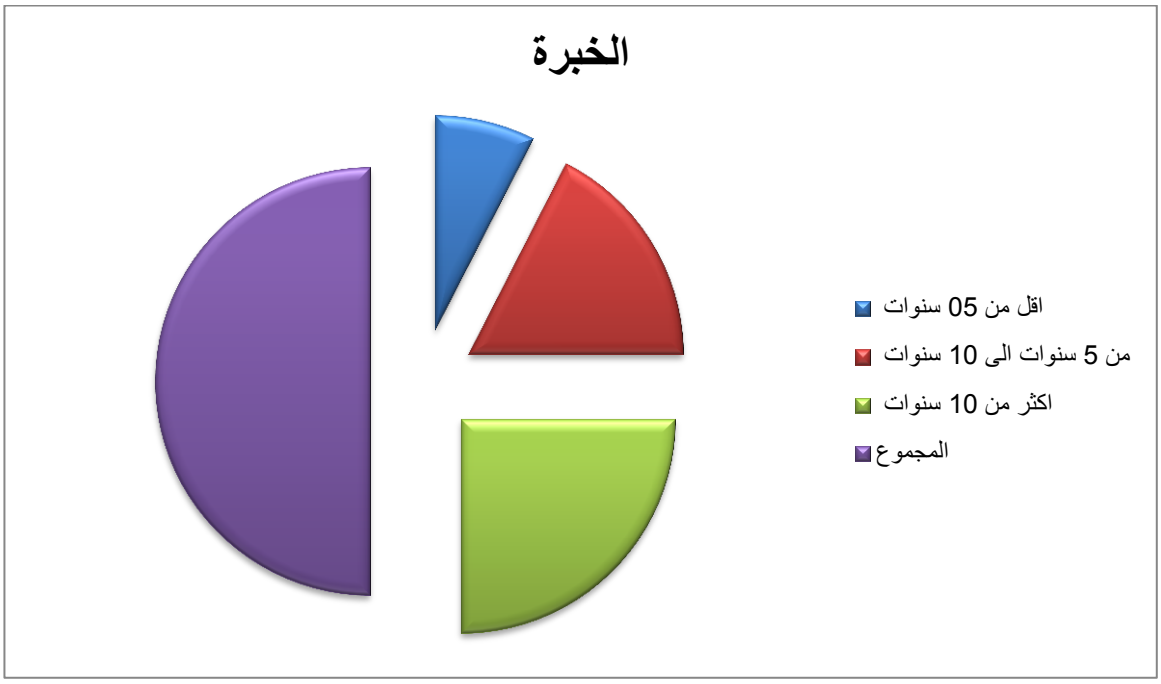

المصدر : من اعداد الطالب

نلاحظ من حلال الجدول أن عينة الدراسة متباينة الخبرة، فعدد الأفراد الذين خبرتهم اقل من 05 سنوات عددهم 03 ما يمثل نسبة 15 % أما الأفراد ذوي الخبرة بين 05 و 10 سنوات فعددهم 07 ما يمثل نسبة 35% أما الأفراد ذو الخبرة الطويلة أكثر من 10 سنوات فعددهم يمثل نصف عمال البنك 10 افراد حيث بمثل نسبة 50 %، كما هو موضح في الشكل البياني

ت-المؤهل العلمي : الجدول رقم (2-5) :يمثل توزع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارت	النسبة المئوية
الدراسات العليا	03	%15
جامعي	10	50%
ثانوي	05	%25
مهني	02	%10
آخر	00	%00
المجموع	20	%100

المصدر: من اعداد الطالب

نلاحظ من حلال الجدول توزع أفراد الدراسة حسب المستوى العلمي فنلاحظ ذوي المستوى العالي 10يمثل نسبة 15 %، أما ذوي المستوى الجامعي وهم الأكثر 10 افراد يمثلون نسبة 50 %، أما الثانوي 05 ما يمثل نسبة 25 %، بالإضافة الى 02 مهنيين بنسبة 10%ونلاحظ غياب المستويات الاخرى لما للبنك من فائدة كبيرة وكفاءة عالية .

الشكل رقم (2-6) : يمثل توزع العينة حسب المؤهل العلمي

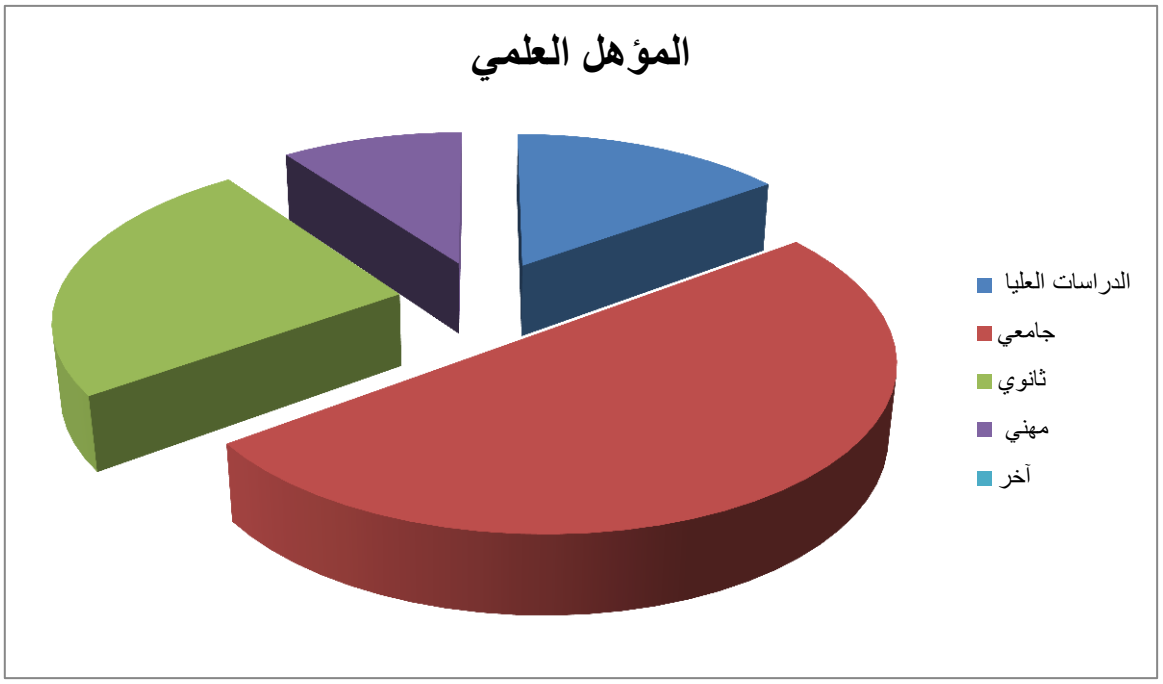

ث-المهنة:

الجدول رقم (2-6) :يمثل توزع العينة حسب المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
عامل تنفيذي	09	%45
عون إداري	08	%40
إطار سامي	03	%15
أخرى	00	%00
المجموع	20	%100

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل رقم (2-7) : يمثل توزع العينة حسب المهنة

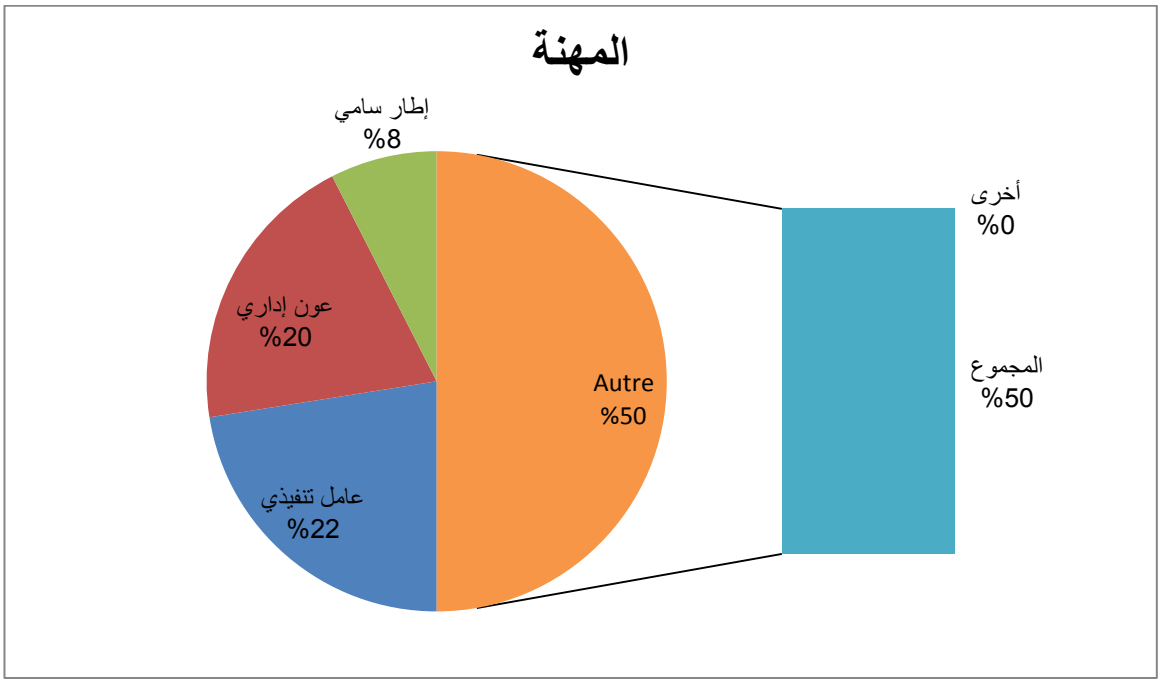

المصدر: من اعداد الطالب

يتبين من خلال الجدول توزع أفراد البحث حسب الهرم الوظيفي نجد عدد العمال التنفيذيين 09 ما يمثل نسبة 45 %، بينما عدد الأعوان الإداريين 08 ما يمثل نسبة 40 %، أما الإطارات الساميين 03 مايمثل نسبة 15% ، كما هو ممثل في الشكل البياني

❖ **مدى قدرة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية**

أ- **الجدول رقم (2-7) : العميل مقتنع بقرار تمويل مشروعه الاستثماري**

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	60%
لا	06	30%
احيانا	02	10%
المجموع	20	100%

المصدر : من اعداد الطالب

من خلال تحليلنا لمعطيات كمية الافراد نلاحظ ان غالبية النسبة60% من افراد العينة الذين اجابوا بنعم لأنهم مقتنعون بتمويلهم لمشروعهم الاستثماري تليها فئة الاخرى الذين هم غير مقتنعين بقرارهم للتمويل فلقد كانت النسبة 30% أي ان البنك قادر على اقناع عنلائه بالتمويل مشاريعهم وان العملاء يريدون تحسين مشاريعهم وانشاء مشاريع اخرى

ب- الجدول رقم (2-8) : التمويل المقدم للعميل مناسب مع مشروعه الاستثماري

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	50%
لا	06	30%
احيانا	04	20%
المجموع	20	100%

المصدر : من اعداد الطالب

نرى من خلال الجدول ان نسبة 50% من افراد المجتمع المدروس قد اجابوا بنعم وان تمويل المقدم لهم مناسب مع مشروعهم الاستثماري اما نسبة 30% لم يناسبهم المويل المقدم لمشاريعهم وهذا راجع لنوع القرض المقدم وكذا دراسة الملف او نقص الوثائق

ج- الجدول رقم :(2-9): عملية تمويل البنك للمشروع تتسم بالدقة والصعوبات الكبيرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	50%
لا	02	10%
احيانا	08	40%
المجموع	20	100%

المصدر : من اعداد الطالب

نلاحظ من خلال عدد الشواهد المقدمة بأن نسبة 50% من مجموع مجتمع البحث ان عملية التمويل تتسم بالدقة والصعوبات الكبيرة وهذا ما يبين ان العمال يصهرون على سلامة البنك والخوف على اموال المودعين لديه ورضا العملاء حتى تتسم عملية التمويل بدقة كبيرة حتى لايكون هناك اخطاء

الخلاصة :

و من خلال الدراسة التطبيقية التي كانت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوقيراط) فلقد تبيين لنا ان البنك يمكنه خضوع المشاريع الجديدة خاصة في تمويل القروض بكل أنواعها.

بحيث لاحظت كيفية دراسة لملف قرض مشروع استثماري مصغر الذي تمنحه لعملائها وتحصل في مقابل على مبلغ رمزي في سعر الفائدة و الذي تحسبه على أساس المدة وطبيعة القر ض و المدة و الضمانات الواجب توفرها و طريقة التسديد القرض.

و هذا لا يعني ان البنك لا يعاني من مشاكل حقيقية و المتمثلة خاصة في خطر عدم التسديد الذي تعاني منه اغلب البنوك لكن البنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل جاهدا للوصول الى أحسن الطرق التي تقلل من مخاطر عدم التسديد كما انه يعمل على جلب زبائن اكبر خلال السنة

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فلقد تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى اي دولة في انعاش الاقتصاد الوطني ،فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في النقص التمويل الذي يكون احد ركائز التنمية الاقتصادية لانه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين. على تمويل المشاريع الاستثمارية و التي تعتبر الهدف وتلعب دورا كبيرا و ذلك من خلال تحقيق التوازن المالي لكل دولة في العالم خاصة الدول النامية فلقد أصبح أهم شيء ان تسعى الدول لتوفير الوسائل و العوامل الجيدة التي تساعد على النهوض بقطاعات هامة كقطاع الاستثمارات فهي تخلق مناصب شغل و تدفع عجلة التنمية و تحسين استثمارها للمشاريع المقدمة لدعم الشباب و التي من شأن انعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل

وبناء على ما تم التو صل إليه من نتائج قمنا باقتراح جملة من التوصيات كمايلي:

-ضرورة اللجوء إلى الاقتراض خصوصا في هذه الفترة (بداية و نمو النشاط)، ويمكن التفاوض مع البنوك لتسهيل الحصول على قرض إذ أن الأوضاع اختلفت الآن لأن الشركة مستمرة في نشاطها.

-تسهيل البنوك لشروط منح القروض خاصة في حالة إنشاء الشركات أو تمويل المشاريع الجديدة وذلك بتخفيض الفوائد المطبقة على القروض وطلب ضمانات مقبولة يستطيع المشتثمر توفيرها.

-في حالة رفض اللجوء إلى الاقتراض من البنوك تطبيقا لمبدأ عدم التعامل بالربا يمكن اللجوء إلى البنوك الاسلامية والتفاوض معها على تمويلها بالصيغ المعتمدة لدى هذه البنوك.

-إعادة النظر في الرواتب الممنوحة للموظفين إذ أذ تعتبر رواتب مرتفعة نوعا ما والشركة في بداية نشاطها.

الاستنتاجات:

بناءا على ما سبق و الفرضيات المقدمة في بداية البحث،استنتجنا مايلي :

إن الحديث عن تمويل المشاريع الاستثمارية و اتخاذ قرار التمويل سواء في الاستثمارات الصغيرة أو الكبيرة يعد أمرا هاما خصوصا في الوقت الراهن الذي تمر به الجزائر لتنمية الاقتصاد الوطني، ويعتبر البحث لبنة يمكن إثرائه بعدة بحوث أخرى كدراسة مشروع مول عن طريق المزج مابين رأس المال الخاص والاستدانة

اختبار الفرضيات

- لقد تحققت مصداقية الفرضية وهي بأن البنك يساهم في تطوير المجتمع وذلك بتمويله للمشاريع الاستثمارية المتنوعة واستمرارها واستفادة الافراد مما يفتح لهم مجالا لليد العاملة ومنع البطالة واستفادة العملاء من القروض والتمويلات المقدمة لتطوير مشاريعهم
- البنك يقوم بعملية التمويل بدقة وهذا راجع الى ان البنك يحرص على رؤوس امواله وكفاءة العمال داخل البنك في العمل ودراسة الملفات بدقة كبيرة
- قرار تمويل المشروع من طرف العملاء يؤثر تأثيرا كبيرا على المشروع
- اغلبية العملاء راضون على جودة الخدمة المقدمة من طرف الموظفين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب:**

1- أحمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصري والتحليل الانتمائي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2002.

2- محمد عبد الفتاح الصرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014

3- محمد إسماعيل عثمان حميد، إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988 ، القاهرة

4- ماضي محمد توفيق ، تمويل المشروعات ، بدون طبعة ، دار الفتح العربي ، القاهرة ، مصر ، 1992

5- عبد الله عقيل جاسم ، النفود والمصاريف ، بدون طبعة ، دار المجد اللاوي ، عمان ، 1999

6- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001

❖ المذكرات :

1- عبو منور، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، 2010-2011

2- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للج ا زئر د ا رسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي ووكالة سوق عمان 313 ، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016 / 2015

3- الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الج ا زئر، 2008 / 2009

4- عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 /2015

❖ المحاضرات :

1- ابن حمودة، تقنيات مصرفية، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع المالية، جامعة الجزائر، 2003-2004

2- القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ط 9 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008

❖ مراجع بالفرنسية :

1- abdallah boughaba, analyse et évaluation de projets, berti edition, imprimé en France pris ,1999

الملاحق

CONDITIONS GENERALES DE BANQUE
" PARTICULIER "

الملخص :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فلقد تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى اي دولة في انعاش الاقتصاد الوطني ،فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في النقص التمويل الذي يكون احد ركائز التنمية الاقتصادية لانه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين . على تمويل المشاريع الاستثمارية و التي تعتبر الهدف وتلعب دورا كبيرا و ذلك من خلال تحقيق التوازن المالي لكل دولة في العالم

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا يتمتع بالاستقلال في التسيير ، كما تقوم بتقديم خدمات مختلفة القروض ، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى الأشخاص طبيعي أو معنويين شركات بفائدة إلى تجارة النقود . شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة الفرض . كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل العمليات المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني

الكلمات المفتاحية :

البنوك- التمويل - التوازن المالي- استثمار رأس المال - بنك البدر

Summary :

Through our study of this subject, it became clear to us the effective role played by banks in any country in reviving the national economy. The emergence of banks was a solution to the problems represented in the lack of funding, which is one of the pillars of economic development because it provides the last refuge for investors. To finance investment projects, which are the goal and play a major role, by achieving financial balance for every country in the world

Al-Badr Bank is a public economic entity that enjoys legal personality and financial independence, as well as independence in management. It also provides various services for loans. It collects money deposited by customers to lend it to natural or legal persons, companies with interest to the money trade. The purchase of hard currency by the cost of imposition. It can also reinvest the capital and take mandatory shares in the form of shares within all financial operations as a result of the restructuring of the National Bank

key words :

Banks - Finance - Financial Balance - Capital Investment - Al Badr Bank